الأمم المتحدة

E/AC.51/2001/7

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
11 June 2001
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الحادية والأربعون
١١ حزيران/يونيه - ٦ تموز/يوليه ٢٠٠١
البند ٥ (ب) من جدول الأعمال
مسائل التنسيق: تنفيذ المبادرة الخاصة من أجل تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات

التقييم المستقل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا

مذكرة من الأمين العام[1]

يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى أعضاء لجنة البرنامج والتنسيق تعليقاته بشأن التقرير المعنون ''التقييم المستقل لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة على نطاق المنظومة المتعلقة بأفريقيا'' (E/AC.5/2001/6).

بعد أن نظرت لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الأربعين (٥-٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٠) في تقرير الأمين العام المرحلي عن تنفيذ مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، طلبت إجراء تقييم مستقل للمبادرة يشمل فترة السنوات الخمس، وعرضه عليها لتنظر فيه في دورتها الحادية والأربعين. وقُدم التقرير التقييمي للخبيرين الاستشاريين المستقلين، اللذين كلفهما بإعداده مدير البرنامج الإنمائي والأمين التنفيذي للجنة الاقتصادية لأفريقيا بوصفهما رئيسا المبادرة الخاصة، بصورة منفصلة إلى اللجنة.

(١) يعكس التقييم الوارد في الوثيقة E/AC.51/2001/6 الآراء المستقلة لثلاثة خبراء. ورغم أن مذكرة الأمين العام تنطوي على نظرة عامة عن التقييم، فإن هناك عدة تعليقات وملاحظات أبداها الخبراء بصفتهم المستقلة لا يشاطرهم الأمين العام إياها بالضرورة.

120601 120601 01-40710 (A)
0140710

وتتمثل التوصية الرئيسية في التقرير في ضرورة إنهاء المبادرة الخاصة. وباستثناء اليونسكو التي اعتبرت التقرير ''بعيد الأثر'' وأفادت بأنها قد تحيل الأمر إلى مجلسها الإداري، قبل إبداء أي تعليقات عليه، فقد أقرت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة التي علقت على التقرير ما انتهى إليه من نتائج وتوصيته الرئيسية المتمثلة في أن ''وجود مبادرة خاصة بأفريقيا كمبادرة خاصة مستمرة أمر ينبغي أن ينتهي في وقت ترى هيئات اتخاذ القرار في الأمم المتحدة أنه وقت مناسب''. (قدمت الفاو البرنامج الإنمائي واليونسكو وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف واليونيدو ومنظمة الصحة العالمية والبنك الدولي تعليقاتها بشأن التقرير).

وتجدر الإشارة أن المبادرة الخاصة كانت استجابة من منظومة الأمم المتحدة لطلب جاء في الفقرة ٣٩ من برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات (القرار ١٥١/٤٦، المرفق) يدعو مؤسسات منظومة الأمم المتحدة إلى الاضطلاع بدور هام في تنفيذها ووضع برامج محددة في مجالات اختصاص كل منها تتماشى مع عناصر البرنامج الجديد. والمبادرة هي أيضا استجابة لطلب اللجنة في البرنامج ٤٥ من خطة الأمم المتحدة المتوسطة الأجل للفترة ١٩٩٢-١٩٩٧ وضع خطة عمل على نطاق المنظومة لتحقيق التنمية والانتعاش الاقتصادي بوصفها آلية لتنسيق الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. وما دام من المقرر إجراء التقييم النهائي لبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في أفريقيا في التسعينات في عام ٢٠٠٢، فإن التوقيت يبدو مناسبا لإجراء دراسة نقدية للمبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا.

وأقرت مؤسسات منظومة الأمم المتحدة، التي أبدت تعليقات بشأن التقرير التقييمي، بصورة عامة بأن استمرار ''المبادرة الخاصة'' لا يوفر أي قيمة مضافة ما دامت أهدافها الآن مستوعبة بشكل أنجع في آليات التنسيق الحالية والمرتقبة التي تستند أكثر إلى احتياجات البلدان وتستجيب للتحديات الإنمائية في أفريقيا. وتمت الإشارة بوجه خاص إلى آليات تنسيقية عززت مؤخرا التنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري من قبيل إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ونظام المنسق المقيم والورقات الاستراتيجية للحد من الفقر.

واعترفت معظم المنظمات بأن بعض المجموعات في مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا حققت نتائج أفضل من غيرها. واقترح في هذا السياق أنه بالإمكان الاستفادة في استنتاجات التقرير وتوصياته من دراسة مفصلة أكثر عن العوائق والقيود المواجهة على مستويي المجموعات والميدان المحددين.

ووافق عدد من الوكالات لدى التعليق على التوصيات بشأن الإطار الخاص بنهج جديد على ضرورة الحوار ولكنها حذرت من إنشاء هيكل آخر، وأوصت باستغلال هذه الفرصة لترشيد الهياكل الناشئة من المبادرات الأخرى بشأن أفريقيا. واقترح وضع مؤشرات ومعالم لقياس التقدم المحرز في مجال التنسيق بين الوكالات.

وواضح من تقرير التقييم وتعليقات مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن تأثير برنامج مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا كان محدودا على الرغم من الإمكانيات المتاحة له وأن ذلك يعزى أساسا إلى مختلف الجوانب المتعلقة بتحديد مفاهيمه وتخطيطه. وتشمل هذه الجوانب طبيعة تصميمه التنازلي، ودرجة الشك داخل مؤسسات الأمم المتحدة بشأن التنمية المضافة لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. والغموض الذي يكتنف عملية تعبئة الموارد لبرنامج المبادرة، وانعدام الحوافز الدافعة للتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وانعدام المواءمة مع سائر آليات التنسيق التابعة للأمم المتحدة.

وقدمت القيادة العليا في الأمم المتحدة باستمرار الدعم والإرشاد لمبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا. وحظيت المبادرة بدعم الأمين العام آنذاك عند بدء تنفيذها في آذار/مارس ١٩٩٦. وعلى أثر تولي الأمين العام الجديد لمهامه في نهاية عام ١٩٩٦، واصلت القيادة العليا في الأمم المتحدة تقديم دعم حيوي للمبادرة الخاصة. وبالفعل، عرض الأمين العام المبادرة الخاصة في خطابه أمام مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لأفريقيا وفي بيانه أمام مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الأفريقية في عام ١٩٩٧، عرضها بوصفها إطارا لتعبئة وتنسيق مساعدة منظومة الأمم المتحدة لأفريقيا. وفي آذار/مارس ١٩٩٨ بعث الأمين العام إلى منظومة الأمم المتحدة رسالة بشأن الموضوع ''المبادرة الخاصة المتعلقة بأفريقيا يجب أن تنجح''، وفي عام ١٩٩٩ ترأس وكيل الأمين العام اجتماع تنسيق هام رفيع المستوى في نيروبي توصل إلى قرار حاسم باستخدام مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا كآلية لتنسيق عمل منظومة الأمم المتحدة في أفريقيا. ووضع كذلك وكيل الأمين العام خطة واضحة في هذا الصدد وافقت عليها لجنة التنسيق الإدارية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩. بيد أن بعض الجهود اتسع نطاقها على صعيد الوكالات وعلى الصعيد الميداني بسبب تعدد المبادرات بشأن أفريقيا. ولربما يكون اتساع نطاق التركيز هو ما يجري التلويح إليه في التعليقات بشأن القيادة الواردة في تقرير التقييم.

وأتاح التقييم المستقل لبرنامج مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا، للأمم المتحدة وشركائها في التنمية فرصة هامة. فالجميع مطالبون باستيعاب الدروس القيمة المستفادة من تجربة مبادرة الأمم المتحدة الخاصة المتعلقة بأفريقيا وأخذها في الاعتبار عند صياغة جميع آليات التنسيق في المستقبل المتعلقة بعمل الأمم المتحدة في أفريقيا.